مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

ايران وامريكا: قراءة في خيارات التعاطي مع نتائج الانتخابات في العراق

حميد رضا الابراهيمي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

ايران وامريكا: قراءة في خيارات التعاطي مع نتائج الانتخابات في العراق

حميد رضا الابراهيمي *

تمهيد:

منذ اندلا ع احتجاجات تشرين 2019 في العراق والخريطة السياسية تشهد تغييراً ملحوظاً، فكانت أول التحولات السياسية الحاصلة هي استقالة رئيس الوزراء السابق "عادل عبدالمهدي" وتعيين "مصطفى الكاظميّ" خلفاً له، والكاظميّ الذي يُعدُّ الشخصية المقربة من الجبهة الغربية والمبتعد في الوقت نفسه عن أيّ توترٍ أو صِدَام مع الجارة إيران، فقد استندت المعادلة السياسية بعد حقبة أيَّاد علَّاوي عادة في وصول رئيس الوزراء إلى هرم السلطة، على مدى قربه من إيران وابتعاده عن الصراع مع الغرب، إذ تؤخذ هذه المواقف بعين الاعتبار في تسنُّمِ السلطة.

وقد شهدت الساحة بعض التحولات السياسية بناءً على فشل الأحزاب الحاكمة، كما أنَّ الوجوه الشيعية التقليدية لم تعد تمتلك تلك الهيمنة التي حظيت بها في السنوات السابقة، أمَّا علاقة إيران فتترسَّخ بالأحداث العراقية عن طريق الأحزاب والقوى التقليدية المقربة منها، التي تتشكَّل من مختلف طبقات المجتمع العراقي والتي تعرف بالممثل السياسي لطهران في بغداد لعلاقتها الوطيدة بإيران، إذ تسعى الأحزاب البديلة عنها إلى الحفاظ على المسافة او الحد الفاصل مع طهران؛ لتجنُّب بعض العواقب والأضرار، ومن جملة الخطوات التي تمثلت بالحفاظ على الحد الفاصل مع طهران هو: الالتزام بالعقوبات الأميركية المفروضة على الجمهورية الإسلامية في حقبة حيدر العباديّ، وتعاطي مصطفى الكاظميّ المستمر مع ملف الفصائل المسلحة المقرَّبة من طهران، فقد شهد المشهد السياسي بعد الانتخابات الأخيرة خسارة القوى التقليدية لمكانتها السابقة خسارةً ملحوظة، فيما حلَّت قوى أخرى محلها أكثر ابتعاداً عن المتبنيات الإيرانية.

ومن الجانب الآخر فإنَّ الطيف السني ظهر بقوة في الانتخابات، إذ حلَّ ائتلاف الحلبوسي بالمرتبة الثانية، لدرجة أنَّه بات باستطاعته تشكيل الكابينة الحكومية بائتلافه مع سائرون والكرد من دون الرجوع إلى الكيانات السياسية الشيعية، وعلى الرغم من ضعف تلك الفرضية، إلَّا أنَّ مجرَّدَ احتماليتها على الورق يُضفي مساحة نسبية لمناورة القوى الشيعية المستقلة.

* صحفي مختص في شؤون العالم العربي والشرق الاوسط.

شرح الموضوع:

إنَّ علاقة إيران اليوم بما يجري في العراق بحاجة إلى معرفة موقف الأحزاب السياسية الحاكمة ومدى ارتباطها بطهران، إذ بات التيار الصدري (سائرون) برئاسة السيد مقتدى الصدر الكيان الشيعيّ الأول انتخابياً، وعلى الرغم من أنَّه لا يُعدُّ قوة في مقابل طهران، إلَّا أنَّه أبعدهم من حيث الارتباط بها، وسبب هذا الابتعاد هو تجنب الموقف الشعبي السلبي من القوى المقربة من طهران، فمدى تورط الصدر في الاخفاقات يبقى موضوعاً منفصلاً، ولكن هناك شريحة من المجتمع تعتقد أنَّ الصدر كان في معزل عن الأحزاب الشيعية الحاكمة المقربة من طهران[1]، ويُعدُّ أقل الأطراف مشاركة بالإخفاقات الأخيرة، كما يرجِّحه الجمهور على سائر الفرقاء السياسيين، أمَّا ائتلاف دولة القانون الذي حصل على نصف مقاعد (سائرون) في مجلس النواب، فهو كيان تقليدي يضمُّ قوى تعدّ معارضة للنظام السابق، لذلك فمن الطبيعي قربه من إيران، في حين لا يمكنه أن يعرف بمواقفه المخالفة لأميركا؛ لأنَّه مدين للولايات المتحدة بتسلمه مقاليد السلطة بعد نظام صدَّام حسين، ومن الطبيعي أيضاً أن تفضِّله إيران على (سائرون)؛ لابتعادهم عن أيِّ موقفٍ علنيّ مخالفٍ لطهران، في حين لم تتخذهم إيران يوماً كحائط صد بمواجهة الغرب، وهي تدرك تماماً أنَّها الكتلة التي ممكن أن تستفيد منها لحلحلة مشاكلها مع القوى الغربية، كما حصل سابقاً من مباحثات حول الملف النووي في بغداد، وهذا ما جعل من المالكيّ ودولة القانون مفضّلاً أمريكيا في حقبة أوباما، لدرجة أنَّ الغرب فضَّله على أقرب مقربيه وهو أيَّاد علَّاوي، للاستفادة من قربه من طهران من أجل تهدئة المواقف في العراق، وهذا الأمر ليس بغريب في ظلِّ حكومة (بايدن) إلَّا أنَّ الظروف لم تخدم توجهات المالكيّ، فمخالفة الكرد والسنة له ودخول داعش للموصل وصراعاته مع التيار الصدريّ جعل للأطراف السياسية موقفاً من المالكيّ باستثناء بعض الأطراف الشيعية الصغيرة.

الائتلاف الآخر هو الفتح والذي فقد ثُلُثا مقاعده تقريباً في الانتخابات الأخيرة، وعملياً فَقَدَ قدرته على استعراض القوة بين الكتل السياسية، إذ فَقَدَ دوره في صنع القرار ما لم يشارك في ائتلاف مستقبلي يضمن له عدد مقاعده في الكابينة الوزارية، ومن الأسباب التي أضعفت العامري و»فتح» في الانتخابات الأخيرة هو التحفُّظ الذي تضاعف في أذهان شريحة من العراقيين على قربه من الموقف الإيراني، وهي العقلية نفسها التي تحمِّل الأحزاب التقليدية مسؤولية الفشل الأخير، كما وترفض التدخل الأجنبي بمصير وقرارات العراق، فضلاً عن أنَّ بعض التجاذبات والتوترات بين الفصائل المسلحة وأطراف حكومية كان له الدور أيضاً في إضعاف قائمة الفتح.

1. https://tinyurl.com/yznj7gf8

ومن بين الكتل الفائزة كان الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف تقدُّم بزعامة الحلبوسيّ، فالحزب الديمقراطي الكردستاني والذي يترأسه مسعود البرزانيّ عملياً هو جزءٌ لا ينفكُّ من جميع القرارات الأميركية وتوجهاتها، أمَّا تحالف تقدُّم فعلى الرغم من سابقة الدعم الإيراني له، وائتلافه مع الفتح، إلَّا أنَّه لا يمكن أن يُرمَى خارج خانة الموقف الغربي.

عملية تشكيل الحكومة المقبلة معقَّدة جداً؛ لعوامل مختلفة[2]، وفيما يخص الدور الذي تلعبه طهران في تشكيل الحكومة، فإنَّها تسعى لأن يكون رئيس الوزراء منصَّباً من قبل جميع الاطراف، ثم يُتَفَقُ مع الكتل الكردية الفائزة لتعيين رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب؛ لأنَّ الكتل الشيعية تحظى بالأغلبية في مجلس النواب، وممكن أن تلعب طهران دوراً في إيجاد التكافؤ، أي: إيجاد تحالف ينافس التيار الصدريّ من حيث التأثير؛ لأنَّ اتحاد دولة القانون مع فتح وبعض المستقلين والأحزاب الصغيرة من شأنه أن يهدِّد الأغلبية الصدرية، ومن أجل اتمام هذه العملية يجب الاستعانة بأدوات عديدة.

وبطبيعة الحال فإنَّ الكتلة الصدرية وبوزنها الانتخابي فقد بات باستطاعتها الاتحاد مع الطيفين الكرديّ والسنيّ؛ لتحقيق النصاب بتشكيل الكابينة والمضي بها، إلَّا أنَّ هذا الأمر وفي تلك الظروف لا يمكن تمريره بتلك السهولة، ويمكن إرسال إشارات إلى المكونينِ الكرديّ والسنيّ من أنَّ عدم موافقة جميع الأطراف الشيعية وخصوصاً كتلة فتح على رئيس الوزراء القادم، ينذر بتخلُّف بعض الفصائل المسلحة عن المظلة الحكومية، وسيكون متبوعاً بأمن المناطق السنية والكردية[3]، وإذا ما وصلت تلك الرسالة إلى الأطراف الكردية والسنية بصورة واضحة، فيصبح لزاماً على أربيل التأمُّل بأيّ قرارٍ وتجنُّب الضرر وهي التي عانت أكثر من مرَّة من قصف مطارها، وكذلك المكّون السنيّ الذي يتعامل مع مختلف قوات الحشد الشعبي في كركوك وديالى ونينوى و...

وفيما يخص التعاطي الغربي وخصوصاً الأميركي مع الملف، فمن المعلوم أنَّ الظروف والتطورات الحالية ناجمة من الضغوط التي ولدتها حكومة (ترامب) على القوى المقرَّبة من إيران، كما تحمَّلت الحكومة السابقة تكاليف مادية باهظة لإدارة الملف بطريقتها الخاصة، أمَّا الحكومة الحالية فهل تنوي تكملة المسار السابق؟ يبقى ذلك موضع شكٍّ شديد.

وترى الولايات المتحدة أنَّه من الممكن خلق أغلبية برلمانية وتشكيل حكومة من دون الرجوع

2. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58891622
3. https://tinyurl.com/yh9k6rq9

إلى الاطراف الصديقة لطهران، وذلك عن طريق التوافق السنيّ الكرديّ مع التيار الصدريّ، وهذا الموضوع يُطرحُ بطريقة خجولة منذ عام 2003 ولغاية اليوم، إلَّا أنَّ هذا الموضوع لا يمرُّ أو ينتهي بمراحله السياسية بل يتعدَّى إلى أبعد من ذلك، فقدرة بعض الأطراف الشيعية لا تكمن في عدد المقاعد النيابية فحسب، بل كما أعلنت بعض المجاميع استعدادها إلى عبور المواجهة السياسية إلى المواجهة العسكرية، وبذلك فإنَّ تشكيل أيّ حكومة أغلبية بعيدة عن الفصائل المسلَّحة أو الأطراف المقرَّبة منها من قبيل دولة القانون، سيعزِّز إمكانية الخروج عن مسار الدولة والسلم المدنيّ، وإذا ما صمَّمت الإدارة الأميركية على ذلك فيجب عليها أولاً أن تطمئن على سلامة وأمن المصالح الكردية والسنية، ومن ثَمَّ التحسب لهجمات تستهدف مصالحها، وبالنظر للسكوت المطلق لحكومة (بايدن) على الهجمات التي تستهدف أربيل وقواعد أميركا في منطقة (التنف) في سوريا، لا يبدو أنَّها تنوي القيام بتلك المغامرة، خاصة وأنَّ السياسة الأمريكية الفعلية حيال طهران حول الملف النووي تدور في دائرة الإبهام، وأنَّ أميركا غير قادرة حالياً على اتخاذ قرار شامل بخصوص طهران[4].

وفي مثل تلك الظروف لا يرغب (بايدن) الابتعاد عن المسار الدبلوماسي لـ(أوباما) في العراق، والاستعانة بشخص مثل المالكيّ لتهدئة التوترات السياسية مع طهران، إلَّا أنَّ تعدُّدَ الرؤى والتوجهات السياسية بالنسبة للإدارة الأميركية أبعد هذا الاحتمال عن متناول الولايات المتحدة.

في غضون ذلك يبدو أنَّ طهران في الأخير ستذعن للأمر الواقع بفوز التيار الصدريّ وتراجع اصدقائها في العراق[5]، وكذلك التوهُّم الأميركي بتشكيل حكومة أغلبية يحمل بطياته عواقب وخيمة قد لا تستطيع حكومة (بايدن) تحمُّلها أو قبولها، وهنا يبدو الخيار الأمثل للجمع بين الطرفين هو مصطفى الكاظميّ، فقد سعى الكاظميّ جاهداً عن طريق حكومته التقرُّب من الصدر، في حين كان تعاطيه مع الفصائل المسلحة بين الحين والآخر من اجل تأمين المصالح الأميركية في العراق، هذا من جانب، أمَّا من جانب آخر فإنَّ زيارته لطهران كأوَّل ضيفٍ أجنبيّ يحلُّ بضيافة "إبراهيم رئيسي"، والضيف الأجنبي الوحيد للمرشد الاعلى في ظروف كوفيد 19، وتعامله الإيجابي مع طهران، جعل من الأخيرة أن ترى من الكاظمي مرشَّح تسويةٍ بأقل الأضرار الممكنة، ولكنَّه ليس الخيار الأمثل، وأنَّ القَبول به أفضل من القَبول بخيار تشكيل حكومة أغلبية بعيدة عن دولة القانون وفتح، كما ويمكن للتحوُّلات المستقبلية ان تغيِّر بعض المعادلات، إلَّا أنَّها لن تغيِّر جذور مسار العملية السياسية بالكامل.

4. https://al-ain.com/article/america-iraqi-elections
5.https://tinyurl.com/yexzlhzz